مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (24) – العدد الأول – يناير 2023

تقييم دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية(IFRS) في الحد من عدم تماثل المعلومات بهدف بعظيم قيمة المنشأة

Evaluating the role of adopting International Financial Reporting Standards (IFRS) in reducing Information Asymmetry with the aim of Maximizing Firm Value

الباحثة/ سهيلة محمد عبداللطيف منصور

مرشح للماجيستير

كلية التجارة- جامعة بورسعيد- قسم المحاسبة

إشراف

الأستاذ الدكتور
زين العابدين سعيد فارس
أستاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة– جامعة بورسعيد

الدكتورة
نوران نبيل اللى
مدرس المحاسبة
كلية التجارة– جامعة بورسعيد

تاريخ الإرسال	2023-03-14
تاريخ القبول	2023-03-16
رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/	

ملخص:

تظهر أهمية البحث من خلال التعرف على الدور الفعال لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) والتي يمكن أن تؤثر بشكل غير مباشر على قيمة الشركات المدرجة بالبورصة، حيث أن تلك المعايير تساعد في الحد من حالة عدم تماثل المعلومات وتقليل الفجوة المعلوماتية في سوق الأوراق المالية، وبالتالي تتيح للمستثمرين القدرة على فهم فرص الاستثمار بشكل جيد واتخاذ قرارات مالية سليمة، الأمر الذي بدوره سيغير من قيمتها في سوق الأوراق المالية.

وترى الباحثة أن تعظيم القيمة عند تطبيق معايير IFRS يرجع الى أكثر من سبب منها (زيادة جودة التقارير المالية، وتخفيض تكلفة رأس المال، وتحسين مستوى كفاءة الأسواق المالية ومعدلات السيولة)، بمعنى أن تطبيق المعايير يوفر المناخ المناسب للمنشآت لتحسين قراراتهم المالية من خلال الحد من عدم تماثل المعلومات.

- **الكلمات المفتاحية: معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، عدم تماثل المعلومات، تعظيم القيمة.**

Abstract:

We can show the importance of this research by recognizing the effective role of International Financial Reporting Standards (IFRS), which can indirectly affect the value of firms listed on the stock exchange market, as these standards help reduce information Asymmetry and reduce the information gap in the stock market, thus It gives investors the ability to well understand investment opportunities and make rational financial decisions, which in turn will affect their value in the stock market.

And I believe that the maximization of value when adopting IFRS standards is due to some reasons, including (increasing the quality of financial reports, reducing the cost of capital, and improving the level of efficiency of financial markets and liquidity rates), meaning that the adoption of these standards provides the appropriate environment for firms to improve their financial decisions by reducing Information Asymmetry.

- **Key words: International Financial Reporting Standards (IFRS), Information Asymmetry, Value Maximization.**

المحور الأول: الاطار العام للبحث:

أولاً: طبيعة مشكلة البحث:

تحاول الدولة المصرية مواكبة التطورات العالمية وجذب الاستثمارات ودعم وتنشيط سوق الأوراق المالية، وفي ظل هذا التوجه تبنت الدولة معايير (IFRS) من خلال اصدار معايير مصرية متوافقة معها تماماً بهدف زيادة الشفافية ورفع جودة التقارير المالية لخدمة أغراض أصحاب المصلحة مستخدمي القوائم المالية.

وبناءً على ما سبق أصبح لزاماً على الباحثين دراسة تأثير هذه التطورات على جودة التقارير المالية وكفاءة سوق الأوراق المالية في البيئة المصرية، الأمر الذي أدى الى اهتمام الباحثين بدراسة تأثير تطبيق معايير (IFRS) على تماثل المعلومات كأحد محددات كفاءة سوق المال.

وحيث أن قيمة الشركة تعتبر من القضايا المعاصرة التي يهتم بها الفكر المحاسبي كونها طريقة مباشرة لقياس خلق القيمة و أيضاً لتقييم كفاءة الادارات بمعنى أن قيمة الشركة تعتبر مقياس حقيقي للأداء، تتمثل مشكلة البحث في تحديد دور تطبيق المعايير الدولية (IFRS) في الحد من عدم تماثل المعلومات في السوق المصري بهدف تعظيم قيمة المنشأة، حيث أن السوق الذي يوفر معلومات ملاءمة بالطبع سيساعد المتعاملين في سوق المال في الحصول على الطريقة التي تناسبهم للتمويل من بين مصادر التمويل المتاحة، وبالتالي يمكن القول أن تأثير معايير (IFRS) على حالة عدم تماثل المعلومات في السوق سيؤثر بشكل فعال علي قيمة تلك الشركات.

ثانياً: أهمية البحث:

في ضوء طبيعة مشكلة البحث تتمثل أهميته فيما يلي:

١. الأهمية العلمية:

- تسهم الدراسة في اثراء المعرفة العلمية بشأن الآثار المترتبة على تبني المعايير الدولية (IFRS) لرفع مستوى جودة التقارير المالية و كفاءة سوق المال المصري.
- حداثة الموضوع وعدم تناوله من قبل الباحثين في مصر(في حدود علم الباحثة)، وأهمية تحديد العلاقة بين تطبيق معايير(IFRS) وقيمة المنشأة لما لها من دور في تحديد كفاءة الادارات وقدرة الشركات على خلق القيمة.

- تعتبر الدراسة امتداداً للدراسات السابقة كما أنها ستفتح مجالات جديدة للدراسات المستقبلية، حيث أن البيئة المصرية حديثة العهد بتطبيق المعايير الدولية (IFRS) مقارنة بالدول المتقدمة، مما يعني ضرورة توجه الباحثين والدراسات الى هذا المجال.

٢. الأهمية العملية:

- دراسة موضوع حيوي وحديث في ضوء الظروف المحيطة بمعايير (IFRS) ومحاولات الدولة المصرية لتوسيع نطاق تطبيقها والالتزام بها، وقابلية هذا الموضوع للتطبيق في سوق الأوراق المالية المصري.
- تقديم أدلة عملية من البيئة المصرية على أهمية دور تبني معايير (IFRS) على عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية.
- تقديم أدلة عملية من البيئة المصرية على أهمية دور تبني معايير (IFRS) في تعظيم قيمة المنشأة.

ثالثاً: أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تقييم دور تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) في الحد من عدم تماثل المعلومات لتعظيم قيمة المنشأة، ويتحقق ذلك من خلال التركيز على مجموعة من الأهداف الفرعية وهي:

١. التعرف على طبيعة العلاقة بين تطبيق معايير (IFRS) و عدم تماثل المعلومات في بيئة الأعمال المصرية.
٢. التعرف على طبيعة العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وقيمة المنشأة في بيئة الأعمال المصرية.
٣. التعرف على طبيعة العلاقة بين معايير (IFRS) وقيمة المنشأة في بيئة الأعمال المصرية.

رابعاً: مفاهيم عنوان البحث:

- **معايير التقارير المالية الدولية (IFRS):** تعد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) عبارة عن مجموعة معايير محاسبية وتفسيراتها الغرض منها تطوير معايير محاسبية عالية الجودة موحدة عالمياً وقابلة للتطبيق وتحقق قدر عالي من الشفافية والملاءمة، وكذا القابلية للمقارنة.

- **عدم تماثل المعلومات: توافر معلومات للأطراف الداخلية للشركات (ادارات الشركات) تذيد عن المعلومات المتوافرة للأطراف الخارجية من أصحاب المصلحة لتلك الشركات، أو توافر معلومات خاصة عن الشركات لبعض الأطراف الخارجية من أصحاب المصلحة في سوق المال دون غيرهم من المشاركين في السوق.**
- **قيمة المنشأة: وتعبر هذه القيمة عن قيمة المنشأة في السوق، بمعنى أنها تعكس قيمة الأسهم والسندات للمنشأة حسب سعر التداول في بورصة الأوراق المالية، أي السعر الذي يباع به السهم فعلياً في بورصة الأوراق المالية، وتعبر القيمة السوقية عن مجموع قيم تلك الأسهم والسندات.**

خامساً: فروض البحث:

الفرض الاول: لا يوجد تأثير معنوي ذات دلالة احصائية لتطبيق معايير IFRS على عدم تماثل المعلومات.

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير معنوي ذات دلالة احصائية لتطبيق معايير IFRS على قيمة المنشأة.

الفرض الثالث: لا يوجد تأثير معنوي ذات دلالة احصائية لعدم تماثل المعلومات على قيمة المنشأة.

سادساً: منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث تقوم الباحثة باستخدام المنهج العلمي المعاصر الذي يقوم على المزج بين المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي كما يلي:

أ- **<u>المنهج الاستقرائي:</u>**

والذي من خلاله سيتم الاعتماد على استقراء العديد من الكتب والأبحاث والدراسات السابقة في الدوريات المنشورة والموسوعات العلمية والمؤتمرات المرتبطة بموضوع البحث سواء كانت عربية أو أجنبية، لبيان كيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.

ب- المنهج الاستنباطي:

الذي يعتمد على التفكير المنطقي الاستنباطي لتوضيح النتائج المترتبة على اختبار فروض الدراسة.

سابعاً: حدود البحث:

في ضوء طبيعة مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، وفروضه، فان حدود البحث سوف تقتصر على الشركات المدرجة في بمؤشر EGX30 بالبورصة المصرية باستثناء قطاع البنوك لما لها من طبيعة خاصة.

ثامناً: الدراسات السابقة:

يمكن تقسيم الدراسات السابقة الخاصة بموضوع البحث الى دراسات متعلقة بتأثير معايير (IFRS) على عدم تماثل المعلومات، ودراسات متعلقة بتأثير عدم تماثل المعلومات على قيمة المنشأة.

أ. دراسات متعلقة بتأثير معايير (IFRS) على عدم تماثل المعلومات:

- دراسة (رمضان الميهي، ٢٠١٥): هدفت الدراسة الى اظهار دور معايير (IFRS) في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية لتحسين جودة التقارير المالية بالشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري، مع بيان محددات ومقاييس هذه الظاهرة التي تؤثر على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، مستخدمة في ذلك قائمة استقصاء عرضت على المعدين والمستخدمين للقوائم المالية، وقد انتهت نتائج الدراسة الى أن تطبيق معايير (IFRS) يساهم في توفير آليات تسيطر على الممارسات الادارية، وتعزز من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي من شأنها تقليل فجوة عدم التماثل بين الادارة والمستثمر.
- دراسة (أيمن صابر علي، ٢٠١٥): استهدفت الدراسة تحليل تأثير تطبيق معايير (IFRS) على ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وكذلك أثرها على جودة الأرباح المحاسبية، واعتمدت الدراسة على كل من عدم تماثل المعلومات، وجودة الأرباح كمتغيرات تابعة، وتطبيق معايير IFRS كمتغير مستقل، وخلصت الدراسة الى أن تطبيق معايير (IFRS) يؤدي الى خفض ظاهرة عدم تماثل المعلومات من

خلال توحيد أسس المقارنة وطرق القياس، كما أنه يؤدي الى زيادة جودة الأرباح المحاسبية.

- دراسة (Hela Turki, et al, 2016): هدفت الدراسة الى اختبار ما اذا كان التبني الالزامي لمعايير (IFRS) في الاتحاد الأوروبي مفيداً بالنسبة لملائمة المعلومات الخاصة بالأرباح، وقد تمثلت ملاءمة المعلومات الخاصة بالأرباح في مستوى عدم تماثل المعلومات، وقد توصلت الدراسة الى أن التبني الإلزامي لمعايير (IFRS) في الاتحاد الأوروبي قد أدى الى تخفيض عدم تماثل المعلومات من خلال تخفيض تكلفة رأس المال، بالإضافة الى تحسين توقعات المحللين الماليين وتقليل التشتت والخطأ فيها.
- دراسة (Li Li Eng, et al, 2019): استهدفت الدراسة اختبار ما اذا كان التطبيق الالزامي لمعايير (IFRS) في البرازيل قد أدى الى تحسين ملاءمة المعلومات، وكذلك أنشطة التنبؤ الخاصة بالمحللين الماليين، والسيولة، واستخدمت الدراسة عدد من المتغيرات التابعة وهي: ملاءمة المعلومات المحاسبية، أنشطة المحللين الماليين للتنبؤ، والسيولة، مع الاعتماد على تطبيق معايير IFRS كمتغير مستقل. وتوصلت الدراسة الى أنه هناك تأثير ايجابي لمعايير (IFRS)على ملاءمة المعلومات المحاسبية الخاصة بالأرباح، في حين أنه ليس هناك تأثير لهذه المعايير على أنشطة التنبؤ الخاصة بالمحللين الماليين، ولا على السيولة.

ب. دراسات متعلقة بتأثير عدم تماثل المعلومات على قيمة المنشأة:

- دراسة (Samuel Fosu, et al, 2016): هدفت الدراسة الى تقييم الى أي مدى يمكن اعتبار عدم تماثل المعلومات محدد رئيسي لقياس قيمة الشركة، ومدى ارتباط هذه العلاقة بمستوى الرافعة المالية للشركات، كما هدفت الى تقييم تأثير عدم تماثل المعلومات على قيمة الشركة قبل وبعد الأزمة العالمية (٢٠٠٧-٢٠٠٩)، واعتمدت الدراسة على عينة من الشركات في المملكة المتحدة، وتشير النتائج إلى أن عدم تماثل المعلومات يؤثر سلبًا على قيمة الشركة، بالإضافة الى ذلك أوضحت الدراسة أن العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وقيمة الشركة تكون أكثر وضوحًا في فترة ما بعد الأزمة العالمية عن فترة ما قبلها.
- دراسة (Aldea Mita Cheryta, et al, 2018): هدفت الدراسة الى تحليل تأثير الرافعة المالية وعدم تماثل المعلومات على قيمة الشركة باستخدام الاحتفاظ بالنقد كمتغير وسيط، وتوصلت الدراسة الى أن الاحتفاظ بالنقد يمكن أن يؤدي الى معلومات

غير متماثلة تؤدي الى تخبط يؤثر على أداء الشركة، لذلك استنتجت الدراسة وجود تأثير سلبي لعدم تماثل المعلومات على قيمة الشركة.

- دراسة (Toan Luu Duc Huynh, et al, 2020): هدفت الدراسة الى دراسة العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وقيمة الشركات بسوقين الأوراق المالية بفيتنام، وكشفت نتائج الدراسة بشكل أساسي أن عدم تماثل المعلومات في الشركات الفيتنامية له تأثير سلبي على قيمة الشركة، كما توصلت النتائج إلى أن مستويات الرفع المالي في الشركات الفيتنامية يمكن أن تلعب دورًا محدودًا في التخفيف من التأثير السلبي لعدم تماثل المعلومات على القيمة الشركات الفيتنامية.

تاسعاً: خطة البحث:

١. المحور الأول: الإطار العام للبحث.
٢. المحور الثاني: الاطار الفكري لمعايير التقارير المالية الدولية وعلاقتها بعدم تماثل المعلومات.
٣. المحور الثالث: العلاقة بين معايير (IFRS) وعدم تماثل المعلومات وقيمة المنشأة.
٤. المحور الرابع: الدراسة التطبيقية.

المحور الثاني: الإطار الفكري لمعايير التقارير المالية الدولية وعلاقتها بعدم تماثل المعلومات

مقدمة:

ان تضارب علاقات وأهداف أصحاب المصالح مع عدم وجود ضوابط كافية لطبيعة محتوى التقارير المالية قد يؤدي الى عدم تماثل المعلومات، ولكي تتصف معلومات القوائم المالية بالموثوقية الكافية للاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرار يجب أن يكون هناك وسائل لضبط محتوى هذه التقارير، ومن هذه الوسائل تطوير نظام الافصاح عن المعلومات ووضع ضوابط واضحة لمحتوى التقارير المالية بحيث تكون المعلومات موثوقة وذات قابلية للمقارنة.

لذلك كان من الضروري توفير إطار تنظيمي على المستوى الدولي للإفصاح عن المعلومات المالية من أجل المساعدة في عملية صنع القرار بشكل صحيح، ومن هنا بدأ اتجاه العديد من الدول حول العالم نحو تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) باعتباره اطار تنظيمي دولي موحد لإعداد التقارير المالية في الشركات يساهم في زيادة مستوى الثقة وقابلية

المعلومات للمقارنة مما يساهم في الحد من عدم تماثل المعلومات، و سوف يهتم هذا المحور بعرض وتحليل العلاقة بين الالتزام بتلك المعايير وعدم تماثل المعلومات.

أولاً: ماهية معايير التقارير المالية الدولية:

قد تناول الأدب المحاسبي مفهوم المعايير المحاسبية من خلال وجهات نظر الباحثين المختلفة أو من قبل الهيئات المهنية للمحاسبة كالآتي:

- هي مجموعة من المعايير التي توضح كيف يجب أن تنعكس المعاملات المالية والأحداث الأخرى على القوائم المالية، كما أنها تعمل على قبول القوائم المالية على المستوى الدولي دون الحاجة الى تسويتها أو تعديلها.
- هي بمثابة مجوعة من المعايير التي تهتم بتحديد معالجات القوائم المالية من عرض وقياس وافصاح لتحسين جودة الممارسات المحاسبية لخدمة المستفيدين من القوائم المالية.

كما تعد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) عبارة عن مجموعة معايير محاسبية وتفسيراتها الغرض منها تطوير معايير محاسبية عالية الجودة موحدة عالمياً وقابلة للتطبيق وتحقق قدر عالي من الشفافية والملاءمة، وكذا القابلية للمقارنة.

ثانياً: نشأة معايير التقارير المالية الدولية:

عقدت العديد من المؤتمرات على المستوى الدولي نتيجة تزايد الضغوط من قبل مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ودائنين ومستثمرين ومنظمات دولية وهيئات حكومية وغيرهم لتشكيل منظمات تهدف الى وضع معايير دولية واحكام تطبيقها، ونتج عن هذه المؤتمرات محاولة جادة من بعض دول العالم لتطوير الجوانب العلمية والعملية للإفصاح المحاسبي أدت الى تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) في عام ١٩٧٣م التي كان هدفها اعداد معايير دولية للتقرير المالي يمكن استخدامها في اعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم فوضعوا معايير دولية أطلق عليها اسم معايير المحاسبة الدولية (IAS) ثم أعيد هيكلة اللجنة لتصبح مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في عام ٢٠٠١ الذي أقر معايير (IAS) وأخذ على عاتقه تعديلها وتطويرها وتفسيرها، فمن أجل تطوير هذه المعايير اتبع (IASB) عملية تشاور دولية لإشراك الأفراد والمنظمات المهتمين من جميع أنحاء العالم في تطوير المعايير المحاسبية الى أن قام بإصدار المعايير الدولية للتقارير المالية(IFRS).

ثالثاُ: نتائج مؤتمرات المحاسبة الدولية:

وكان نتاج هذه المؤتمرات والمناقشات انشاء منظمات تهدف الى احكام تطبيق تلك المعايير، من أهم هذه المنظمات:

أ. الاتحاد الدولي للمحاسبينIFAC .

يعد الاتحاد الدولي للمحاسبينInternational Federation of Accountants (IFAC) منظمة محاسبية عالمية تأسست عام ١٩٧٧ تضم ١٧٩ عضو من ١٣٠ دولة في العالم، ويهدف الاتحاد إلى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال إنشاء معايير مهنية عالية المستوى والتشجيع على اعتمادها.

ب. لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC.

لقد تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC) عام ١٩٧٣، وهي مؤسسة قطاع خاص مستقلة وغير هادفة للربح ترمي للمصلحة العامة، وتقوم بدور قيادي عالمي لتطوير مجموعة معايير محاسبة عالمية موحدة عالية الجودة وقابلة للفهم وللمقارنة وملزمة لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم.

ومن الجدير بالذكر أن هذه اللجنة أجري على نظامها الأساسي عدة تعديلات الى أن أصبحت مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board(IASB) عام ٢٠٠٢، وقام هذا المجلس من مقره في لندن بتطوير مجموعة موحدة من معايير المحاسبة الدولية تتطلب معلومات تتسم بالشفافية والقابلية للمقارنة في البيانات المالية، وتحقيقاً لأهداف المجلس يتعاون أعضاء المجلس مع واضعي معايير المحاسبة الوطنيين لتحقيق توافق عالمي بين معايير المحاسبة.

رابعاً: تأثير معايير التقارير المالية الدولية على حالة عدم تماثل المعلومات وكفاءة الأسواق المالية

مع الانفتاح الدولي وتزايد العلاقات القائمة بين أصحاب المصالح المختلفة واجهت مهنة المحاسبة العديد من التحديات والصعوبات لاختيار الأساس المناسب للإفصاح المحاسبي من أجل تخفيض عدم تماثل المعلومات لتلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية، لذلك

لجأت العديد من الدول حول العالم الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) حيث أنها تعد بمثابة وسيلة فعالة لتخفيض عدم تماثل المعلومات وتعزيز الثقة في المعلومات المحاسبية.

وتحاول الباحثة مناقشة العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وعدم تماثل المعلومات كالتالي:

(١) نشأة عدم تماثل المعلومات في الأسواق المالية:

ينشأ عدم تماثل المعلومات في الأسواق المالية نتيجة للأسباب التالية:

أ- الاختيار العكسي (Adverse Selection):

ينشأ الاختيار العكسي عندما يستفيد أحد الأطراف المتعاملة من جهل الطرف الآخر، بمعنى أن يكون هناك طرفين لمعاملة مالية فيستغل أحد الطرفين جهل الطرف الآخر لفرض سعر مبالغ فيه أو دفع سعر منخفض للغاية.

ب- الخطر الأخلاقي (Moral Hazard):

ينشأ الخطر الأخلاقي في حال قام أحد أطراف المعاملة بالقيام بأنشطة غي المتفق عليها مع الطرف الآخر ولم يكن الطرف الآخر قد وافق على ذلك، بمعنى أنه يمكن للمقترض الانخراط في أنشطة استثمارية وأعمال غير تلك المتفق عليها مع المقرض دون علم المقرض لذلك.

ج- تكاليف المراقبة (Monitoring Cost):

ترتبط تكاليف المراقبة بأعمال المقترض الذي يتمتع بمعلومات أفضل من تلك التي يعرفها المقرض فيستغل ذلك في الاعلان عن أرباح وعائدات أقل للمقرض، ومن ثم يحتاج المقرض الى مصاريف اضافية لمراقبة أنشطة وعائدات المقترض.

(٢)العلاقة بين عدم تماثل المعلومات ومعايير التقارير المالية الدولية:

أن الهدف الرئيسي من معايير (IFRS) هو تقديم معلومات مفيدة ونافعة للمستثمرين والمقرضين والدائنين ومتخذي القرارات الاستثمارية بشكل عام، و خصائص المعلومات هي التي تمثل ما اذا كانت معلومات مفيدة لمتخذي القرارات الاستثمارية أم لا، ومن تلك الخصائص:

- **الملاءمة (Relevance):**

تعرف (IFRS) المعلومات الملائمة على أنها تلك المعلومات التي يكون لها القدرة في التأثير على قرارات مستخدميها، ويتحقق ذلك عندما يكون للمعلومات قيمة تنبؤيه أو قيمة استرجاعية، بمعنى أن يكون لمستخدمي تلك المعلومات القدرة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية بالإضافة الى توفير ملاحظات لتأكيد أو تصحيح ما تم التنبؤ به.

- **التمثيل الصادق (Faithful Representation):**

بمعنى ضرورة أن تعبر المعلومات المحاسبية عن الوضع الاقتصادي الحقيقي، ويتحقق ذلك من خلال أن تكون المعلومات المحاسبية الضرورية موجودة بصورتها الكاملة في القوائم المالية بالإضافة الى خلو تلك المعلومات من الأخطاء والتحيز(أي أن تكون معلومات محايدة).

- **القابلية للمقارنة (Comparability):**

تشير هذه الخاصة الى قدرة مستخدمي القوائم المالية على فهم التشابه والاختلاف بين عناصر القوائم المالية المختلفة، بالإضافة الى قدرتهم على المقارنات بين القوائم المالية والوضع المالي لمختلف الشركات على فترات زمنية مختلفة لتقييم أداء تلك الشركات واتخاذ القرارات المناسبة.

وقد حققت (IFRS) تلك الخاصية من خلال تخفيض البدائل والخيارات المحاسبية المتاحة، لتحقيق التجانس بين الوحدات المحاسبية المختلفة، وبالتالي اتاحة وتسهيل المقارنات بين القوائم المالية للشركات المختلفة وعلى فترات مختلفة من الزمن، مما يؤدي الى زيادة نفعية المعلومات المحاسبية الناتجة من القوائم المالية.

- **القابلية للتحقق (Verifiability):**

بمعنى امكانية التحقق من أن المعلومات المحاسبية الموجودة بالتقارير المالية أدت الى التمثيل الصادق للوضع الاقتصادي للشركات، ويتم هذا التحقق اما من خلال الملاحظة المباشرة، أو من خلال استخدام بعض الصيغ والمعادلات المعدة لهذه الأغراض.

- **التوقيت المناسب (Timeliness):**

وتشير هذه الخاصية الى اتاحة المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب وعدم التأخير في الافصاح عنها، مما يجعلها ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث أن المعلومات القديمة ليس لها قيمة في اتخاذ قرارات اليوم.

وبناء على ما تقدم من خصائص وضع IASB مجموعة من المعايير المحاسبية IFRS لتحقيق كل هذه الخصائص في المعلومات المحاسبية بحيث تنتج القوائم المالية معلومات محاسبية ذات نفع وقيمة وجودة عالية، فهي تمتاز بالقابلية للفهم والملاءمة لاتخاذ القرارات، والحيادية والخلو من الأخطاء والتحيز، بحيث تعبر عن الوضع الاقتصادي والأداء المالي للشركات بصدق وشفافية.

المحور الثالث: العلاقة بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وعدم تماثل المعلومات و قيمة المنشأة

مقدمة:

نظراً لاهتمام الفكر المالي الحديث بمفهوم قيمة المنشأة تحاول الباحثة من خلال هذا الفصل توضيح العلاقة بين معايير (IFRS) و عدم تماثل المعلومات وقيمة المنشأة.

حيث أنه نظراً لتوجه الدول حول العالم نحو الافصاح المحاسبي وفقاً لمعايير (IFRS)، تحاول الشركات استغلال هذه المعايير لتوضيح أداءها الجيد للجمهور بشتى الطرق من أجل طمأنة المستثمرين الحاليين وجلب المزيد من المستثمرين المستقبليين.

ويعتبر موضوع قيمة المنشأة من الموضوعات الهامة والحيوية في المجال المحاسبي، وترجع أهميته الى أن مفهوم خلق القيمة يعتبر هدف رئيسي تسعى اليه جميع المؤسسات في العصر الحالي، لما له من تأثير على زيادة ثروة الملاك وجذب استثمارات جديدة لأن قيمة المنشأة تعتبر عاملاً رئيسياً للمستثمرين عند اتخاذ قرارات الاستثمار كما أنها مؤشر هام عن كفاءة المنشأة ومقياس لأدائها.

أولاً: مفهوم القيمة:

ان للقيمة مفاهيم وتعريفات وتفسيرات عديدة، منها:

القيمة الاقتصادية: وهي القيمة الحقيقية التي يكون الفرد على استعداد لدفعها مقابل الحصول على عوائد مستقبلية من استخدام أصل معين.

القيمة الاستثمارية: وهي عبارة عن قيمة المنافع المستقبلية النابعة من تملك أصل ما.

القيمة الدفترية: وهي القيمة المحاسبية المذكورة في القوائم المالية، أي قيمة الأصول والخصوم التي تعكسها الأرقام المحاسبية الموجودة بالميزانية.

القيمة السوقية العادلة: وهي القيمة الأكثر شيوعاً في الأسواق المالية وتعبر هذه القيمة عن قيمة المنشأة في السوق، بمعنى أنها تعكس قيمة الأسهم والسندات للمنشأة حسب سعر التداول في بورصة الأوراق المالية، أي السعر الذي يباع به السهم فعلياً في بورصة الأوراق المالية، وتعبر القيمة السوقية عن مجموع قيم تلك الأسهم والسندات.

ثانياً: العوامل المؤثرة في قيمة المنشأة:

ان هدف تعظيم قيمة المنشأة في الأسواق المالية يتطلب من ادارة المنشأة تحليل البيئة التنظيمية الداخلية والخارجية، لمعرفة مجموعة العوامل التي يمكن أن تؤثر في قيمة المنشأة، ومن هذه العوامل:

- السيولة: ان السيولة من العوامل الهامة التي يمكن أن تؤثر على قيمة الشركات، اذ أن الشركات ذات السيولة النقدية المرتفعة تكون أكثر قدرة على الدخول في استثمارات كثيرة ومتنوعة مقارنة بالشركات الأقل سيولة.
- ظروف السوق: تعد ظروف السوق من أهم العوامل المؤثرة على قيمة الشركات، نظراً لما لها من تأثير مباشر على مستويات أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية، فكلما ذادت المخاطر التي تتعرض لها المنشأة في السوق كلما ذادت احتمالية انخفاض القيمة السوقية لسعر السهم مما يخفض من قيمة الشركة في السوق المالي والعكس صحيح.
- معدلات الفائدة: تعد معدلات الفائدة من العوامل التي لها تأثير جوهري على قيم الأسهم، حيث أنه كلما ارتفعت معدلات الفائدة في البنوك من المفترض أن يؤدي ذلك الى انخفاض في أسعار الأسهم، نظراً لخلق فرصة استثمار أفضل للمستثمرين من خلال

توظيف أموالهم في الودائع المصرفية وتكون أكثر أماناً بدلاً من تحمل مخاطر الاستثمار في الأسهم.

- حجم الشركة: يوضح حجم الشركة أنشطتها، فكلما ذاد حجم الشركة كلما ذادت الأصول التي يمكن الاعتماد عليها كضمان لسداد الديون ومن ثم زيادة ديون المنشأة، فالشركات الكبيرة يكون لها ميزة سهولة الوصول الى اسواق رأس المال لتمتعها بمرونة أكبر وقدرة أكثر على جمع الأموال في المدى القصير. ومن ثم ترتفع أرباح الشركات ذات الحجم الكبير وبالتالي ترتفع قيمتها نظراً لاهتمام المستثمرين بالاستثمار فيها.

ثالثاً: العلاقة التأثيرية بين معايير التقارير المالية الدولية وعدم تماثل المعلومات وقيمة المنشأة

من الملاحظ في السنوات الأخيرة أن العديد من الدراسات في الفكر المحاسبي اهتمت بدراسة تأثير معايير IFRS على حالة عدم تماثل المعلومات في الأسواق المالية في ضوء تأثيرها على تكلفة رأس المال، وادارة الأرباح، وجودة التقارير المالية، وقرارات الاستثمار، وغيرها من العوامل التي تؤثر على حالة عدم تماثل المعلومات في سوق المال وكذا كفاءة الأسواق المالية.

ويعد بحث العلاقة بين هذا التأثير الايجابي لمعايير التقارير المالية الدولية على حالة عدم تماثل المعلومات وبين قيمة المنشأة في سوق المال هو صميم موضوع الدراسة، ، فترى الباحثة أنه يمكن تقييم تأثير معايير IFRS على قيمة المنشأة من خلال تأثيرها على عدم تماثل المعلومات ؛ بمعنى أنه من خلال اتباع اجراءات وسياسات القياس والافصاح المحاسبي وفقاً لمعايير IFRS تزداد جودة المعلومات المحاسبية الموجودة بالقوائم المالية، ، مما يعد عاملاً اساسياً في الحد من عدم تماثل المعلومات في الأسواق المالية، ومن ثم التأثير على القرارات المالية وقيمة الشركات، ويمكن ايضاح هذه العلاقة كالتالي:

(١) رفع جودة التقارير المالية المقدمة كجزء من مدخلات عملية التقييم للمنشأة:

يعد التقرير المالي أداة لعملية الاتصال بين معدي القوائم المالية وأصحاب المصالح الذين يعتمدون على محتواها في اتخاذ القرارات، وتوفر معايير IFRS معلومات ذات جودة ومنفعة من خلال توفيرها معلومات تتسم بخصائص نوعية تجعلها ذات جودة، وعلى ضوء ذلك

أصبح الالتزام بمعايير IFRS وسيلة فعالة لرفع جودة التقارير المالية والحد من عدم تماثل المعلومات من خلال خفض تكلفة رأس المال، والحد من ممارسات ادارة الأرباح، وزيادة دقة تنبؤات المحللين الماليين، وينصب تأثير كل هذه العوامل بالأخير على قيمة المنشأة.

حيث أثبتت العديد من الدراسات أنه يمكن للشركات تعظيم قيمتها من خلال تكوين المزيج الأمثل من بين مصادر التمويل المتاحة، أي تخفيض تكلفة رأس المال من العوامل التي تساهم في تعظيم قيمة المنشأة، وكذا أثبتت الدراسات وجود علاقة طردية بين كل من جودة الأرباح المحاسبية ودقة توقعات المحللين الماليين كمحددات لجودة التقارير المالية وبين قيمة المنشأة.

(٢) تأثير معايير IFRS على القرارات المالية، وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة:

تعد القرارات المالية المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي لأي منشأة، فهي السبب الرئيسي في نجاح أو فشل اي وحدة اقتصادية، وتشتمل القرارات المالية على قرارات التمويل: وتعني طريقة الحصول على الأموال الخاصة بالتمويل سواء داخلي أو خارجي وتحديد أي الطرق أفيد للمشروع وأقل تكلفة، وقرارات الاستثمار: أي تحديد الطريقة المناسبة لتشغيل أو استثمار أموال التمويل مع ضمان تحقيق أعلى ربح وسداد أموال التمويل.

ومما لا شك فيه أن البيئة المعلوماتية المعتمد عليها عند اتخاذ مثل هذه القرارات تشكل أهمية كبيرة، وتتوفر هذه البيئة المعلوماتية لاتخاذ القرارات المالية من خلال القوائم المالية، والقوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير IFRS توفر معلومات ذات خصائص نوعية أكثر جودة، كما تساهم في الحد من عدم تماثل المعلومات في الأسواق المالية.

ومن المؤكد أن تأثير المعايير على القرارات المالية سيكون له أثر على قيمة المنشأة حيث أن الادارة المالية بقراراتها تهدف أساساً الى تعظيم قيمة المنشأة، وقد ناقشت بعض الدراسات العلاقة بين القرارات المالية وقيمة المنشأة والتي كان محورها حول تأثير التغير في القرارات المالية وهيكل التمويل على قيمة المنشأة وما اذا كان هناك ما يدعى بالهيكل التمويلي الأمثل للمنشأة، وقد اتفقت هذه الدراسات على أن السياسة المالية للشركات يكون لها تأثير جوهري على قيمة المنشأة في الأسواق المالية، وأن الهيكل التمويلي الأمثل هو الذي تصل به الادارة الى تعظيم قيمة المنشأة.

المحور الرابع: دراسة تطبيقية لتقييم دور معايير IFRS في تعظيم القيمة عن طريق الحد من عدم تماثل المعلومات.

مقدمة:

تستهدف الدراسة التطبيقية بناءاً على ما تم عرضه في الدراسة النظرية الى تقييم دور تطبيق المعايير الدولية (IFRS) في الحد من عدم تماثل المعلومات في السوق المصري بهدف تعظيم قيمة المنشأة، وتحقيقاً لهذا الهدف قامت الباحثة باختبار فروض الدراسة باستخدام مجموعة من الأساليب الاحصائية التي تتفق مع طبيعة بيانات الدراسة.

أولاً: الإطار العام للدراسة التطبيقية

يمكن التعرف على التساؤلات البحثية ومجتمع وعينة الدراسة موضوع البحث، تحقيقاً للأهداف المرجوة من الدراسة التطبيقية على النحو التالي:

(١) التساؤلات البحثية:

أ. هل يوجد علاقة بين تطبيق معايير (IFRS) وعدم تماثل المعلومات في بيئة الأعمال المصرية؟

ب. هل يوجد علاقة بين عدم تماثل المعلومات وقيمة الشركات ف بيئة الأعمال المصرية؟

ج. هل يوجد علاقة بين تطبيق معايير (IFRS) وقيمة المنشأة؟

(٢) مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المدرجة بمؤشر البورصة المصرية EGX30 (باستثناء قطاع البنوك لما له من طبيعة خاصة)، ويعد مؤشر EGX30 أحد المؤشرات التي تصدرها البورصة المصرية يضم أعلى ٣٠ شركة في البورصة من حيث السيولة والنشاط ويتم احتسابه منذ ١٩٩٨، وقد بدأت البورصة في نشر بياناته اعتباراً من فبراير ٢٠٠٣ بهدف تنويع مؤشرات سوق الأوراق المالية المصري أمام المستثمرين لمتابعة السوق، وقد قسمت الباحثة عينة الدراسة الى مجموع من القطاعات وهي: قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ، قطاع الخدمات المالية الغير مصرفية، قطاع العقارات، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ثانياً: تحليل نتائج الدراسة:

(١) مصفوفة الارتباط:

أ. مصفوفة الارتباط بين (تطبيق معايير "IFRS") و(عدم تماثل المعلومات).

Correlation	تطبيق معايير "IFRS"	عدم تماثل المعلومات
تطبيق معايير "IFRS"	1.000000	
عدم تماثل المعلومات	0.63932	1.000000

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

ب. مصفوفة الارتباط بين (تطبيق معايير "IFRS") و(قيمة المنشأة).

Correlation	تطبيق معايير "IFRS"	قيمة المنشأة
تطبيق معايير "IFRS"	1.000000	
قيمة المنشأة	0.882699	1.000000

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

ج. مصفوفة الارتباط بين (عدم تماثل المعلومات) و(قيمة المنشأة).

Correlation	عدم تماثل المعلومات	قيمة المنشأة
عدم تماثل المعلومات	1.000000	
قيمة المنشأة	0.889979	1.000000

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

ويتضح من الجداول السابقة أنه توجد علاقة ارتباط وطيدة بين تطبيق معايير (IFRS) وكل من عدم تماثل المعلومات وقيمة المنشأة، وكذلك وجود علاقة ارتباط بين عدم تماثل المعلومات وقيمة المنشأة.

(٢) النتائج:

أ- تعمل معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) كإطار تنظيمي للممارسات المحاسبية لزيادة الثقة في معلومات القوائم المالية.

ب- تعمل معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على زيادة فرصة حصول المتعاملين في السوق على معلومات متساوية في القيمة وبالتالي انخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات.

ج- انخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات له تأثير جوهري على قيمة المنشأة من خلال توفير البيئة المعلوماتية المناسبة لاتخاذ القرارات المالية الصائبة التي من شأنها تغيير قيمة المنشأة.

د- وجود تأثير معنوي لتطبيق معايير IFRS على عدم تماثل المعلومات.

هـ- وجود تأثير معنوي لتطبيق معايير IFRS على قيمة المنشأة.

و- وجود تأثير معنوي لعدم تماثل المعلومات على قيمة المنشأة.

(٣) التوصيات:

أ- على الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية ضرورة الالتزام التام والكامل بمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في عرض المحتوى الاخباري لقوائمها المالية.

ب- على الهيئة العامة للرقابة المالية اتخاذ ما يلزم من الاجراءات للحد من ممارسات التلاعب والغش في المحتوى الاخباري للقوائم المالية نتيجة عدم التقيد والالتزام الكامل بالقواعد والضوابط المحددة للإفصاح وفقاً لمعايير IFRS.

ج- ضرورة توعية الشركات عن أهمية خفض مستويات عدم تماثل المعلومات والالتزام بضوابط معايير (IFRS) في المحتوى الاخباري للتقارير المالية الخاصة بهم فينصب ذلك بمصلحة الشركة لما له من تأثير على قرارات المستثمرين وبالتالي قيمة الشركات في سوق المال.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

حسين سيد حسن عبد الباقي، دراسة العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة المصرية: دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد ٢٢، العدد ٤، ٢٠١٨، ص.ص: ١١٣٨-١١٤١.

رمضان عبد الحميد الميهي، مدخل مقترح للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية لتحسين جودة التقارير المالية فى ضوء المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS): دراسة ميدانية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد ٣٩، العدد ٤، ٢٠١٥، ص.ص ٦١٩-٦٩٨.

أيمن صابر سيد علي، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح: دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد ١٩، العدد الثاني، ٢٠١٥، ص.ص ٤٥-١٠٥.

وابل بن علي، أسلوب بناء المعايير المحاسبية: التجربة السعودية، مجلة جامعة الملك سعود: العلوم الادارية، العدد الثاني، المجلد الأول، ١٩٩٠، ص. ٣٤١.

حسين القاضي، ومأمون حمدان، "المحاسبة الدولية ومعاييرها"، دار الثقافة، عمان، الأردن،٢٠٠٨، ص.ص ١٢٦-١٣١.

أحمد حلمي جمعة ومظهر عبد الله وعنان سروجي، "دور مجلس معايير المحاسبة الدولي في قيادة تطوير الاطار العلمي والعملي للمحاسبة المالية على نطاق عالمي ١٩٧٣-"٢٠١٠، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد الأول، ٢٠١٠، ص.ص ٤١٤- ٤١٧.

منير ابراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق المال، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٠٠٦، ص ٢١١.

زغيب مليكة، علاقة الهيكل المالي بالقيمة السوقية للمنشأة من خلال النظرية المالية – دراسة نظرية تحليلية، مجلة العلوم الانسانية والبحوث الاقتصادية، المجلد ب، العدد ٣١، ٢٠٠٩، ص.ص. ١٥٣-١٧٢.

ضيف ياسين، تأثير الهيكل المالي على قيمة الشركة المسعرة دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي من ٢٠٠٩ الى ٢٠١٢، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد الأول، ٢٠١٥، ص.ص. ١٠١-١١٧.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Hela Turki, Sonda Wali, and Younes Boujelbene, The effect of IFRS mandatory adoption on the information asymmetry, Cogent Business & Management,No.3,2016, pp. 1-19.

Li Li Eng, Jing Lin, João Neiva De Figueiredo, International Financial Reporting Standards Adoption and Information Quality: Evidence from Brazil, Journal of International Financial Management & Accounting, Vol. 30, No. 1, 2019, pp. 5-29.

Samuel Fosu, Albert Danso, Wasim Ahmad, William Coffie, Information asymmetry, leverage and firm value: Do crisis and growth matter, International Review of Financial Analysis, 2016.

Aldea Mita Cheryta, Moeljadi Moeljadi, Nur Khusniyah Indrawati, Leverage, Asymmetric Information, Firm Value, and Cash Holdings in Indonesia, Journal of Finance and Banking,Vol.22, No.1,2018, pp. 83-93.

Toan Luu Duc Huynh, Junjie Wu b , An Trong Duong, Information Asymmetry and firm value: Is Vietnam different?, The Journal of Economic Asymmetries, Vol.21, 2020, P.1.

Ole-Kristian,et al, Empirical evidence on jurisdictions that adopt IFRS, Journal of International Accounting Research, Vol.5, No.2, 2006, P.1

Yusel K., et. al, International Financial Reporting Standards And Development Of Financial Reporting Standards in Turkey, Research in Accounting Regulation, Vol.20, 2008, pp. 279-294.

Qingliang T., et. al, The Impact of IFRS on the Role of Auditors in Earnings Quality of European Companies, Working paper, Shanghai University of Finance and Economics, 2011.

Adeniyi A. Alao, Issues in Information Asymmetries and Financial Markets: A Review of Literature, Journal of Accounting and Financial Management, Vol. 4, No. 2, 2018, pp. 63-64.

International Accounting Standards Board , 2011 , IFRS , London , IASB.

Richard Brealy et al.," Fundamentals of Corporate Finance ", McGraw-Hill Companies, Inc., Eleventh edition, 2015, p.p 641-643.

Mochamad Soelton, Implementing Good Corporate Governance to Engage Corporate Social Responsibility in Financial Performance, European Research Studies Journal, Vol. 23, No. 1, 2020, p. 243.

Anup Chowdhury et al, Impact of capital structure on firm's value: Evidence from Bangladesh, Business and Economic Horizons, Vol.3, No. 3, 2010, P.P 111-122.

Nor Edi Azhar Mohamad et al, Cost of Capital- The Effect to Firm Value and Profitability Performance in Malaysia, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance, and Management sciences, Vol. 2, No. 4, 2012, P.P 54-63.

Cristina Gaio et al, Earnings quality and firm valuation: international evidence, Journal of Accounting and Finance, Vol. 51, 2011, P.P 467-499.

Chia Lu, Earnings Quality, Risk-taking and Firm Value: Evidence from Taiwan, Finance & Cooperative Management, Vol. 50, No. 24, 2012, P.P 119- 123.

Angela Andrews et al, Analysts' forecasts and uncertainty about firm value, Review of Accounting and Finance, Vol. 17, No. 3, P.P 298-315.

Hyun Min Oh et al, Do Analysts' Cash Flow Forecasts Improve Firm Value?, International Journal of Financial Studies, Vol.8, No. 60, 2020, P.P 1-24.

Chaleeda et al, The Effects of Corporate Financing Decisions on Firm Value in Bursa Malaysia, International Journal of Economics and Finance, Vol. 11, No. 3, 2019, pp. 127-135.